- أنّ بناء الهوية الوطنية السورية الجامعة، يحتاج بالضرورة إلى قيام دولة وطنية تتبنّى قيم الحداثة والديمقراطية، عمادها مبدأ المواطنة الكاملة والمتساوية التي تقتضي عدم تعريف الدولة بهوية أحد مكوّناتها القومية أو الدينية. إن الهوية الوطنية الجامعة التي يجب ان تعبّر عن جميع السوريين، هي الهوية التي تنهل من حالة التنوّع القومي والديني والثقافي وتجسيده في الرموز السيادية للدولة كالعلم والنشيد الوطني والعملة وكذلك في الإعلام والتعليم ومختلف الجوانب الثقافية.

- جميع ديانات الشعوب والأمم، والأفكار والمعتقدات الفلسفية هي تراث إنساني عام يجب احترامه، وندعو إلى حيادية الدولة تجاه الأديان والقوميات وضمان حرية الاعتقاد والايمان وممارسة الشعائر وتجريم التمييز على اساسه، وتدعو الى الاعتراف الدستوري بالديانة الإيزيدية.

- نتبنّى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والعهود الدولية المكملة له، وتلك المتعلقة بحقوق المرأة والقوميات والشعوب الأصلية، باعتبارها أرقى منجز حضاري توصّلت إليه البشرية. وندعو إلى تثبيتها في الدستور السوري الجديد.

- تتمثل مهمة الجيش والأجهزة الأمنية في الدفاع عن الوطن وحماية أمنه واستقلاله وسلامة أراضيه، وحماية المواطن والمؤسسات، ويُمنع على منتسبيهم ممارسة النشاط السياسي أو الانتماء لأحزاب وتيارات سياسية ما داموا في الخدمة.

- تضمن سوريا المساواة التامة بين المرأة والرجل، كما تضمن أيضاً تمثيل المرأة ومشاركتها بصنع القرار في جميع مؤسسات الدولة السورية. وتعزيز دور الفئات الشابة، وتمكينها على المشاركة بفعالية في الشأن العام.

- إلغاء كافة القوانين والمحاكم الاستثنائية وقراراتها، ورفض عمليات التغيير الديمغرافي التي جرت وتجري في سوريا.

- يضمن الدستور حقوقا متساوية لجميع السوريات والسوريين في تقلّد جميع المناصب في الدولة بما فيها منصب الرئاسة بغض النظر عن الدين او المذهب او المعتقد او القومية او الجنس.

- حث المجتمع الدولي والامم المتحدة بالعمل الفوري والجاد من أجل إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين والكشف عن مصير المفقودين والمغيبين قسرا، والسماح بوصول المساعدات الانسانية الى الأهالي في كافة المناطق، وتمكين اللاجئين والنازحين من العودة الطوعية الى مناطقهم الأصلية بأمان وسلام.

- اعتماد وتطبيق مبدأ العدالة الانتقالية.

- ضمان الحفاظ على مصالح المكونات القومية والدينية في البلاد على أساس التمييز الإيجابي لهم ، ومنع أي غبن بحقهم سياسيا واقتصاديا وخدميا، وضمان الحقوق التشريعية لهم عبر برلمان ذي غرفتين، تخصص الغرفة الأولى لممثلي الشعب المنتخبين ، والغرفة الثانية لممثلي المناطق والقوميات والأديان ،يتم تحديد مهام الغرفتين من قبل مختصين والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

المهام

يعمل الحزبان وبشكل مشترك على المهام التالية :

على الصعيد القومي:

- الاعتراف الدستوري بالوجود والهوية القومية للسريان الآشوريين، وضمان حقوقهم القومية والسياسية والثقافية.

- الاعتراف باللغة السريانية كلغة وطنية باعتبارها لغة سوريا القديمة، إضافة إلى اعتمادها كلغة رسمية في سوريا الى جانب لغات أخرى.

- تعزيز دور المكون السرياني الآشوري، وضمان تمثيل عادل لقواه السياسية في العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة.

- إنّ شعبنا هو استمرار حيّ ومتواصل لشعب وحضارة بلاد بيث نهرين وسوريا، وهو شعب ذو انتماء وهوية قومية واحدة بكل تسمياته: السومرية، الأكادية، الكلدانية، الآشورية، البابلية، الآرامية، السريانية. وهي جميعها تسميات تخصّ شعبنا وأطلقت عليه في سياقات ومراحل تاريخية وحضارية محدّدة، وهي تسميات نعتزّ بها جميعا. ونُقّر بأن اختلاف التسميات وتعددها ليس عائقاً أمام التركيز على القضايا الجوهرية التي تخصّ شعبنا والتي تتمثّل بالحفاظ على وجوده وضمان حقوقه في الوطن.

- إلغاء كل القوانين المجحفة بحق مكونات أو فئات معينة في المجتمع السوري ومنها السريان الآشوريين. وإعادة الأراضي والممتلكات التي تم الاستيلاء عليها في المرحلة الماضية، وتعويض المتضررين بشكل عادل.

على الصعيد الوطني:

- الجمهورية السورية، دولة مستقلة ذات سيادة، السيادة فيها للشعب، وهو مصدر كل السلطات، وتقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات، واستقلال القضاء ومبدأ سيادة القانون والتداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة.

- الإقرار الدستوري بأنّ سورية دولة متعددة القوميات والثقافات والأديان، والشعب السوري يتكون من عرب وكرد وسريان اشوريين وتركمان وغيرهم، ويضمن الدستور حقوقهم القومية.

-التأكيد على وحدة سوريا أرضا وشعبا، والعمل على استعادة أراضيها المحتلة بالطرق السلمية ووفق قرارات الشرعية الدولية.

- نؤمن بأنّ الحلّ السياسي للأزمة السورية وفق قرارات الشرعية الدولية وأهمها القرار ٢٢٥٤،هو السبيل الأمثل لإنهاء الأزمة السورية بالشكل الذي تتحقق فيه أهداف وتطلعات الشعب السوري في تحقيق التغيير الديمقراطي.

- نرى في اللامركزية النظام الأمثل في إدارة البلاد مع الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، لحماية التعدد القومي والثقافي، وضمان أوسع مشاركة شعبية في الإدارة والتوزيع العادل للسلطة والموارد وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة لكافة المناطق في سوريا.

وثيقة تفاهم سياسي

بين حزب الاتحاد السرياني والمنظمة الآثورية الديمقراطية

المقدمة:

يمثل الشعب السرياني الآشوري في سوريا امتداداً للحضارة التي كانت سوريا تاريخياً مهداً لها. وتمثل ثقافته ولغته السريانية امتداداً طبيعياً متواصلاً للحضارات (السومرية - الأكادية – البابلية - الآشورية - الكلدانية – الآرامية) في سوريا وبلاد بيثنهرين.

تفاعل شعبنا بشكل إيجابي مع كافة شعوب المنطقة بروح التعاون والأخوة الإنسانية، وعلى قاعدة المصالح المتبادلة والمصير المشترك في البلدان التي يعيش فيها، وقدّم أبناؤه إسهامات كثيرة في شتّى المجالات العلمية والثقافية والاقتصادية، وكان لها أثراً بارزاً في تطور وتقدم هذه البلدان وبشكل خاص دوره في تأسيس الجمهورية السورية. كما قدم هذا الشعب من أجل ذلك شهداء اصبحوا رمزاً للتضحية والحرية ، غير أنّه عانى من المذابح والتهجير والتمييز القومي والديني في كل مرة كانت تصيب المنطقة حالة من عدم الاستقرار، أو بروز نزعات متطرفة في المجتمع، بما يجبره على هجرة وطنه التاريخي قسراً. ما أدّى إلى تناقص نسبته العددية إلى مستوياتٍ غير مسبوقة، وشكّل ذلك خطراً على وجوده وحضوره ودوره، وعكس صورة سلبية عن فشل الأنظمة والنخب السياسية في إدارة مسألة التنوّع الذي اتسمّت به منطقتنا على مدى قرون طويلة.

إنّ المكون السرياني الآشوري باعتباره جزءا من الشعب السوري، ساهم بفعالية في الحراك الثوري عبر تنظيماته السياسية، وتفاعل بغالبيته مع تطلعاته المشروعة، وتألم لمعاناته، وكابد الكثير من الصعوبات والأخطار والمظالم أسوة بإخوته السوريين، وبالنظر إلى حالة الجمود والاستعصاء التي سيطرت على المشهد السياسي في سوريا بعد أكثر من عقد من انطلاق ثورة الشعب السوري من أجل الحرية والكرامة، وتصاعد مؤشّرات الانحدار والتدهور في مختلف مجالات الحياة. فقد تلاقت إرادة الحزبين: **المنظمة الآثورية الديمقراطية وحزب الاتحاد السرياني**، وتقاطعت رؤاها للارتقاء بآليات العمل المشترك قومياً ووطنياً من أجل تطوير قدرتها على مواجهة التحدّيات والمخاطر التي تهدّد وجود شعبنا وتحقيق تطلعاته القومية المشروعة، والعمل مع كافة القوى الوطنية من أجل بناء دولة ديمقراطية حديثة تقوم على حكم القانون واحترام حقوق الإنسان ، وقد تجسّدت هذه الإرادة بالتوصّل إلى هذه الوثيقة السياسية بينهما والسعي معاً الى تحقيق الأهداف التالية :